مصر على مشارف القرن القادم
أسئلة حول الصورة الاقتصادية لسيناريو " إنقاذ ما يمكن إنقاذه "

د . على نصار

١ - تقديم

خرجت المؤتمرات العلمية السابقة للاقتصاديين المصريين بتشخيص كاف للمشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ومؤتمرنا اليوم يولى اهتمامه بالمستقبل وصعوبة استشفاف صورة المستقبل ومشكلاته الاقتصادية تكمن فى امكانية الالمام بكافة نواحيه الإقتصاديةً الاجتماعية السياسية فى كل واحد متسق ، وتمكن ايضا فى مدى وضوح الاهداف الواعيه حول المستقبل وتوافر القدر المعقول من المعلومات الحاليه والمستقبلية . وربما نكون أكثر قدره على تناول النقطة الأولى الخاصة بالشمول والاتساق - بقدر من الجهد الاكاديمى - ، منا على حل مشكلة توفر الاهداف والمعلومات المستقبلية - ولا يبقى أمامنا الا الاعتماد على مزيد من الافتراضات والتخمينات - .

وهذا العرض هو محاولة لاشراك مؤتمرنا فى التفكير الشامل والمتسق حول المستقبل الاقتصادى لمصر. وهو يبدأ من ترجمة كميه لحصيلة المناقشات التى دارت فى «مجموعة مصر سنة ٢٠٠٠» (معهد التخطيط القومى) ، ومن أهمية توافر بدائل متنوعه للصوره الاقتصاديه طويله المدى تعين المخطط ومتخذ القرار، و يبدأ أيضا من بعض القناعات فى الفكر التنموى عرضت فى مؤتمرنا السابق .

(*) مستشار بمعهد التخطيط القومى.

ويقدم العرض بالتالى صوره اقتصادية كميه، وهى أولا صوره تقريبيه بالتأكيد، وتسعى فقط الى الاستثاره الفكرية وتجميع كل أنواع التعليقات والانتقادات والقضايا والتى يمكن أن تعيننا على التحديد الادق لمفهوم الشمول فى نظره طويله المدى من هذا النوع، نأمل أن تكون هذه التعليقات مدخلات لتطوير الجهد الذى سوف يقوم به معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٨٠، والذى سوف يبدأ بوثيقه - توزع فى هذا الشهر - تحت اسم «حوار حول مستقبل مصر».

وعندما يتم هذا الجهد فسوف يكون أحد السيناريوهات هو رسم المسار لمجتمع اشباع الحاجات الاساسية، وهذا العرض يقدم الصوره التقريبيه الاولى لاقتصاد هذا المجتمع والقضايا المطروحه بشأنه.

ولذلك، ونتيجة للقصور والتقريب فى هذا العرض، ومقارنة بالصور الاخرى والتى يمكن أن تمثل استمرار للهياكل والاوضاع الحاليه، فضلت أن أقدم هذا العرض للاستثاره والفكرية تحت اسم الصوره الاقتصادية «انقاذ ما يمكن انقاذه».

واوضح هنا أن كل انواع الحساب والافتراض والتقريب هى مسئوليتى الخاصه، ولا أبغى منها أكثر من تجميع ملاحظاتكم عليها، وأن كنت آمل فى أكثر من ذلك وهو التنبيه الى ضخامة التحدى أمام الاقتصاد المصرى، وأن كان المطلوب فقط هو «انقاذ ما يمكن انقاذ».

٢ - المنهج

بدأ الحساب القناعات (١) التى أصبحت تحظى بقبول العديد من الكتاب فى الفكر التنموى وعلى الاخص بين مفكرى العالم الثالث. بالاضافة الى أن أى منهج للتنبؤ لابد وأن يرتكن - بشكل ضمنى او صريح - الى نظرية تعبر عن الديناميكيات المختلفة للتنمية، فلقد يستفاد أيضا بالارهاصات العلمية الخاصة

(١) - القناعات المشار لها أعلاه نجد حصرا لها فى أوراق محمد محمود الأمام ورمزى زكى وعادل حسين (من أوراق المؤتمر الرابع) ويهمنا هنا الاشارة الى مبادىء: - النموذج المستقل، التنمية فى قفزات، التخطيط الواعى، اشباع الحاجات الاساسية، والعدالة فى التوزيع.

باهمية التحديد الواعى لاهداف المستقبل كمدخل أكثر علمية للتنمية ، ولا ضير أيضا أن يكتشف الاقتصاديون بأن دورهم هو رسم المسار لمجتمع يصاغ تماما لاشباع الحاجات الاساسيه لمواطنيه .

وتضمن مفهوم الحاجات الاساسيه هنا كافة الابعاد من ماديه وغير ماديه . الحاجات الاساسيه تضمنت أيضا دورا للفرد يمثل التمتع المزيد من المشاركه والحرية الشخصية ، تضمنت العداله ، كما أن الافتراضات الخاصه بمزيد من الاستقلالية للاقتصاد المصرى عن الانماط الاستهلاكية الغربية كانت تعنى مزيدا من التوجه للهيئة والتراث فى محاولة للبحث عن نمط حضارى خاص .

والعرض التالى للصوره المستهدفة يمثل حلا وسطا بين الشمول والتفصيل . وكلاهما مطلوب للاستفاده الفكرية . فربما نبدأ من العدالة والغذاء والمسكن ، على ان نترك دائما فى طرحنا للاسئلة والقضايات عبر العرض كله فرصة للتعبير والتساؤل عن المجتمع المستهدف .

لن نحدد هنا تفاصيل منهج الحساب لهذا السيناريو ، وقد يكفى مؤقتا ذكر بعض النقاط الهامة:

المنهج يعتمد على حصر الحاجات الاساسية للسكان المتوقعين فى عام ٢٠٠٠ ، ثم يصوغ الهيكل الاقتصادى اللازم لتحقيق هذه الحاجات ، وللتبسيط فلقد افترض ٦٥,٥٨ مليون نسخة ، وذلك يعنى معدلا سنويا لزياده السكان ٢,٣٪ (مع ملاحظة ان الارقام المعلنة أخيرا تفوق ذلك) . بما قد يثيره ذلك من تحفظات خاصة بأثر التنمية المفترضة فى السيناريو على حجم السكان ، ونأمل بأن مثل هذه التحفظات - عند تجميعها - سوف تتيح الفرصه لتعديل السيناريو.

وكل الحسابات الموجوده فى السيناريو **تمت باستخدام أسعار سنة ١٩٧٥** (ذلك اذا ما استخدمت الارقام الرسميه لمعدلات التضخم عند التحول وعند المناقشة) .

وكانت الصعوبة الاساسية فى افتراض توقيت محدد لمبدأ تحول جذرى فى الهياكل يتوجه لاشباع الحاجات الاساسيه ، ثم افتراض أن يكون ذلك بالتدريج بدءا من عام ١٩٨٥ . هذا الافتراض يسمح بالاستفادة من جهد الجهات التخطيطيه فى وضع الخطة المتحركة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، ويسمح بفتح حوار مثمر معها ، مع ذلك فلم يفترض السيناريو وأقعية أهداف الخطة ، وبدأ من افترضات ومؤشرات معدله المسار نحو سنة ٢٠٠٠ .

٣ – بعض التفاصيل الرقميه للصورة المستهدفة:

وربما يكون الرقم التالى تلخصيا للصورة فى مجملها فى سنة ٢٠٠٠:

العمر المتوقع للانسان المصرى: ٦٠ عاما على الأقل

٠١٠٣ الغذاء

تستهدف الصوره ضمان الحدود الدنيا من الغذاء الضرورى لكل انسان مصرى من خلال ضمان المتوسطات القومية للعرض ونصيب الفرد من الاستهلاك من السلع الاساسيه، وكذلك من خلال المؤتمرات المختلفة لعدالة التوزيع. وهذا معناه عدم انخفاض نصيب الفرد (المتوسط) الحالى فى مصر من الاحتياجات الضرورية – عبر الفترة حتى نهاية القرن – ولكن مع مراعاة العدالة فى التوزيع. ولكن فى ضوء مشكلة الغذاء والزراعة المطروحه فيما بعد فسوف يتم تعديل نمط استهلاك الفرد فى المتوسط للتقليل من حده الاعتماد على الحبوب واللحوم الحمراء.

والحدود الدنيا الملتزم بها هنا، كالاتى:-

نوع الاحتياج الضرورى	الاحتياجات اليوميه الدنيا لمكافىء المستهلك البالغ
طاقـــــــة	٢٨٠٠ كيلو سعر حرارى
بروتين حيوانـــى	١١ جـــــرام
فيتامـــــين أ	٧٥٠ ميكرو جرام
فيتامـــين ب ١٢	٢ ميكرو جرام
فيتامـــــين جـ	٣٠ ميللى جرام
فيتامـــــين د	٢,٥ ميكرو جرام
كالسيـــوم	٠,٥ ميكرو جرام
حديـــــــد	١٠ مللى جرام

والمتوسطات الحاليه للنصيب اليومى للفرد فى مصر هى ٣٧٨٤ كيلو سعر من اجمالى الطاقه و ١٣,٤ جرام من البروتين الحيوانى. ورغم ارتفاع هذه المعدلات و بالاضافة الى الارقام التى نعرفها عن توزيع الدخل وعن وفيات الأطفال وغيرها، فربما تعطينا الارقام التاليه عن انتشار فقر الدم نتيجة لسوء التغذية فكره عن مدى عدم العدالة.

ولقد تم التعديل فى نمط استهلاك الفرد فى المتوسط فى الحدود التاليه:

الحد الادنى لنصيب الفرد بالجرام فى اليوم من السلع الغذائية المختلفة

السنة	الحبوب	النشا والجذور	السكر والمواد السكرية	البقول والبذور	الخضروات والفاكهه	اسماك طازجة ولبن وبيض	لحوم حمراء	زيوت نباتية	٢٠٨٠	المجموع
١٩٧٦	٧٥٦	٤٦	٧٩	٣٥	٤٤٤	١٥٢	٣٠	١٩	٩	١٥٧٠
٢٠٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٨٠	٤٠	٤٠٠	٢١٠	٣٠	١٠	٣٠	١٥٠٠

وبهذا فلقد استخدمت معدلات مختلفة تماما لمستقبل زيادة الطلب على سلع الاستهلاك، مقارنة بالتنبؤات الاخرى المتاحة. و يرجع ذلك فى السيناريو المعروض الى توجه الهيكل الاقتصادى الى اشباع الحاجات والاعتماد على النفس والمزيد من العدالة فى التوزيع. ذلك بالاضافة الى التساؤل عن اثر

	ريف	حضر
أطفال اقل من سنتين	٧٥٪	٥٠٪
الانسان البالغ	٨٤٪	٣٨٪

الاستهلاك المتوقع لاهم السلع التموينيه عام ٢٠٠٠ (مليون طن)

	دراسة لوزارة التموين		السيناريو المقترح	
	الاستهلاك	نسب المستورد	الاستهلاك	نسب المستورد
القمح	١١,٥	٨٥٪	٨,٥-٧,٠	-
الذره	٥,٢	٥٥٪	٤,٤	-
الارز	٢,٤	٣٨٪	٤,٦	-
البقول	١,٢	٧٨٪	٠,٧	-
السكر	٢,٥	٨٠٪	١,٣	-
الزيت	١,١	٩٠٪	٠,٥	-
اللحوم الحمراء	٠,٨	٥٦٪	٠,٤	-
دواجن واسماك	٠,٦	٣٤٪	١,٠	٥٠٪
الخضر	١٢,٩	-	٧,٥	-

مع ملاحظة أهمية المقارنة بتفاصيل الصناعة الاستهلاكية، وتفاصيل قطاع الزراعة فيما بعد، القدر المشار اليه هنا للاستهلاك من الزيت لا يتضمن احتياجات الصناعة (و يتبقى البحث عن مدخلات اضافية)، وان القدر المشار اليه من استهلاك الخضروات قد يتضمن امكانية تصدير جزء منه.

المزيد من استقلاليه وأصاله الانماط الحضارية ، والى اى مدى يمكن ان يؤثر أيضا على نمط الغذاء فى مصر . وربما يعطى الجدول ادناه فكره عن اختلاف المعدلات المستخدمة لحساب مستقبل الطلب .

٠٢٠ السكن

تستهدف الصوره مقابلة اجمالى الطلب على الوحدات السكنية (حوالى ٧ مليون وحده) حتى عام ٢٠٠٠ ، على أن تأخذ فى الاعتبار ان لكل انسان الحق فى سكن بالمعنى الحقيقى . أى أن السكن ليس مجرد مأوى لحماية ساكنه من تقلبات الطبيعة والاخطار الاخرى ، ولكن تتوافر له الوحده المتكاملة والتى تشمل كل المقومات الرئيسية للمعيشة ، والتى تتضمن (بجانب المنشأت والخدمات والمرافق) (١) الحياة المتناسيه مع البيئة وتحقيق الراحة والذات ، وتحافظ على القيم الجمالية والخلقيه والدينيه .

بدءا من الصوره الحاليه للتوزيع السكانى ، يكون المطلوب التوسع بالشكل التالى :

- المطلوب انشاء ٥٠ تجمع سكانى اقتصادى جديد ، متوسطا سكان التجميع ٨٠٠٠٠ أسرة.
- المساحة للتجميع فى المتوسط ١٠٠ ك م ٢ بكثافة متوسطة ٤٢٠٠ نسمة لكل ك م ٢ .
- متوسط الانفاق الاستثمارى لكل تجمع ٦٠٠ مليون جنيه موزعه بالشكل الاجمالى التالى :

١) ٣٠٠ مليون جنيه بنيه اساسية تتضمن طرق ومرافق و وسائل نقل ومواصلات و باقى الخدمات (بها طريق خارجى ٢٠ مليون جنيه وطرق داخليه ١٨٠ مليون)

ب) ١٦٠ مليون جنيه مساكن بمتوسط ٢٠٠٠ جنيه و ١٠ م ٢ للوحده السكنيه .

ج) ١٤٠ مليون جنيه تكاليف استثمارية لانشاء انشطة صناعية وتجارية واستصلاح واستزراع اراضى تتيح فرصا لعمل ٧٠٠٠٠ شخص فى المتوسط (بتكلفة متوسطة ٢٠٠٠ جنيه لفرصه العمل الواحده ، وتشمل استصلاح واستزراع حوالى ٢٠٠٠٠ فدان فى المتوسط كزمام أو منطقة تأثير لكل تجمع)

(١) حتى عام ١٩٧٦ كانت الكهرباء والمياه داخل المنازل متاحة بالشكل التالى :

	الحضر	الريف
الكهرباء متاحة لنسبة	٧٧٪	١٨,٦٪
المياه داخل المنازل متاحة لنسبة	٢٩,٢٪	٥,٥٪

فى ضوء ذلك فانه من المستهدف بالتالى خفض عدد السكان لكل حجره الى ٠,٨ بدلا من النسبه الحالية (حوالى ١,٨ - ١,٩ فرد لكل حجره) ، وايضا مقابلة الاحتياجات الاجمالية الاتيه حتى نهاية القرن.

مجموع الطلب على الاسكان بالمليون وحده سكنيه

	الطلب المتراكم حتى سنة ١٩٨٠	مقابلة الاحلال والتقادم حتى سنة ٢٠٠٠	مقابلة الزيادة السكانية حتى سنة ٢٠٠٠
ريف	٠,٢	٠,٦	٠,٨
حضر	٠,٨	٠,٦	٤,٠
اجمالي	١,٠	١,٢	٤,٨

مع ملاحظة أن التوزيع الى ريف وحضر قد اخذ فى الاعتبار الهيكل الاقتصادى المقترح ، ولكن من المطلوب تعديله فى ضوء حتمية الخروج من الوادى التقليدى المأهول. ونتساءل الى اى مدى يمكن ان تنطبق مؤشراتنا ومعاملاتنا القضية على تجمعات مستحدثة فى الجزء الأخير من القرن العشرين.

لاحظ أن هذه العملية للانشاء من أجل انقاذ الوادى المختنق ، تتطلب حوالى للاستثمارات المطلوبة فيما بعد من أجل عمليه التنمية عبر الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠. هذا أحد جانبى الصوره ، والجانب الاخر ان هناك ايرادات مباشرة ومساهمة فى توليد الدخل القومى ، الاولى يمكن ان تصل الى ٢٥٪ من الانفاق الاستثمارى للمدينة والزانية يمكن ان تصل الى ٢٧٪ منها ، او مما يعنى استزداد رأس المال فى اقل من ٤ سنوات. ولاحظ أن الاحتياجات

و يكون اجمالى الانفاق الاستثمارى لهذه التجمعات ٣٠٠٠٠ مليون جنيه تتحملها القطاعات على الشكل التالى:

الاستثمارية فى باقى الفقرات التاليه قد أخذت فى الاعتبار باقى احتياجات الاسر المتبقية فى الوادى التقليدى المأهول (٣ مليون أسرع).

٠٣٠٣ العداله، التعليم، ومؤشرات التنمية الاخرى

هذه سوف نجدها متضمنة فى الصورة الاجماليه التاليه. ولكن نجب أن محو الاميه سوف يعتمد أساسا على التعبئة الشعبية، وليس على تخصيصات خدميه.

٤ - بعض التفاصيل الاجماليه لمتطلبات الصوره المستهدفة

نصيب الفرد المتوسط من الدخل ٥٥٤ جنيه (اكثر من اربع أضعاف الدخل فى ١٩٧٥)

قطاع الاسكان	٤٠٠٠ مليون جنيه
قطاع التشييد	١٠٠٠
قطاع النقل والمواصلات	١٠٠٠٠
قطاع الزراعة	٤٠٠٠
قطاع الصناعة	٦٠٠٠
قطاع التجارة	٧٠٠
قطاع الخدمات	٤٣٠٠

و بالمقارنة مع الانفاق الاستثمارى لقطاع الزراعة يكون المبلغ أعلاه هو الجزء المخصص لاستصلاح واستزراع نصف الكميه المطلوب استصلاحها (أى مليون فدان فقط من المطلوب)، وان يكون ذلك خارج وادى النيل التقليدى. ذلك بافتراض تكلفة مباشرة للاستصلاح ٨٠٠ جنيه للفدان و بتكلفه. اجماليه (متضمنة وسائل الانتاج والتكلفة الغير مباشرة المسئول عنها قطاع الزراعه) حوالى ٤٠٠٠ جنيه للفدان.

و يلاحظ ان الايراد المباشر لكل تجمع اسكانى اقتصادى يأتى من بيع أراضى للاسكان والتشييد و بيع أرضى مستصلحة، وان المساهمة فى توليد الدخل القومى تأتى من دخول الانشطة المختلفة ومن القيمة الايجارية.

- على الاقل مضاعفة الناتج فى الزراعة المصرية مع التغيرات الهيكلية والفنيه التى تضمن أيضا الاعتماد على النفس فى مجال الغذاء.
- تصوير قطاعات حديثة رائدة فى الصناعة المصرية تستفيد بالميزات النسبية للموارد والايدى العامله (الكترونية، معدنيه، بتروكيماوية)، مع البحث عن افاق جديدة للطاقة، وضمان معدل سنوى لنمو ناتج الصناعة لا يقل عن ١٠٪ حتى نهاية القرن.
- اعادة توزيع السكان مع ضمان العدالة فى التوزيع للدخل، مع جهد وطنى فى تطوير تكنولوجيات محلية للاستفادة بالموارد البيئية.

١٠٤. الصوره السكانية

الجدول التالى يوضح التوزيع العمرى للسكان فى ضوء الاهداف المذكورة:

	النسبة	
فئة العمر	١٩٧٧	٢٠٠٠
٥ سنوات فأقل	١٩	١٦
٦-١٤	٢٣	٢١
١٥-٦٤	٥٤	٥٧
٦٥ فأكثر	٤	٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

الرقم المتوقع لنصيب الفرد من الدخل يثير العديد من المشكلات حول امكانية الاستقرار السياسى والاجتماعى فى المنطقة عندما تتواجد على حدودنا و بالقرب منا بلدان قد يزيد نصيب الفرد فيها عن ١٥ ضعفا لهذا الرقم. واذا لاحظنا بجانب ذلك مصاعب الاتساع فى الزراعة وضآلة الموارد الطبيعية، فإن السؤال المطروح عما اذا كانت مصر لوحدها تصلح أن تكون اطارا متكاملا فى موارده ومناسبا لتحقيق مجتمع الاعتماد على النفس لاشباع الحاجات الاساسيه.

١٩٧٧		٢٠٠٠	
عـــدد	نسبة	عدد	نسبة
سكان الريف ٢١,٣	٥٤	٢٦,٢	٤٠
سكان الحضر ١٨,٢	٤٦	٣٩,٤	٦٠
الاجمالى ٣٩,٥	١٠٠	٦٥,٦	١٠٠

والحقيقة أن ذلك مفهوم مؤقت، فمع أنشاء التجمعات السكانية الاقتصادية الجديدة سوف يكون هناك العديد من التساؤلات حول جدوى استخدام التقسيم الى ريف وحضر، بالشكل الذى درجنا عليه حتى الان.

وسوف يكون العرض من والطلب على القوه العاملة بالشكل الاتى:

١٩٧٧		٢٠٠٠
نسبه المشاركة	٣٠٪	٣٥٪
المعروض من القوى العاملة	١١,٨ مليون	٢٢,٩ مليون
الطلب المحلى على القوه العاملة	٩,٦ مليون	٢١,١ مليون
البطاله (أو الفائض)	٢,٢ مليون (١)	١,٨ مليون

- الحقيقة أن العديد من المفاهيم تفقد قيمتها بالتدريج. من ذلك التمييز بين توسع أفقى ورأسى فى الزراعة، ومن ذلك أيضا مفهوم الريف والحضر اذا ما طبقناه على التجمعات العمرانية المقترحة فى هذا السيناريو. ليس ذلك فقط بسبب المتوقع من نشأة نشاط المجمعات الزراعية الصناعية فقط لكن اساسا بسبب المفاهيم الحضرية التى تتضمنها هذه النشأة.

أما بالنسبة للقوه العاملة فدعونا لا نختلف حول أسلوب حساب نسبه المشاركة، وبالتالى للاشكال المختلفة للبطاله، ولكن الاقتراح هنا هو زيادة نسبه المشتركة بمقدار ١٧٪ فقط حتى نهاية القرن نتيجة لمزيد من تحرر ومشاركة المرأة. ودعونا نتفق بأنه مهما كانت النسبه المحسوبة فسوف نواجه بطاله (أو فائض) دائما وكين أمامنا مناقشة أساسية فى النواحى التالية:

(١) يتضمن هذا القدر المصريين العاملين بالخارج.

٢٠٤ ٠ بعض مؤشرات العدالة ـ

١٩٧٧	٢٠٠٠
نسبة الدخل المتولد فى الزراعة الى سكان الريف ـ ٧٤	١١٣
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الريف ١٠٥	٤٩٨
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الحضر ٢٠٩	٦٤٧
متوسط نصيب الفرد (الجمهورية) ١٣٦	٥٥٤
نسبة متوسط الدخل فى الحضر والريف ١ : ٢	١ : ١,٣

قدر التبعية للعالم الخارجى بما يعنيه ذلك من طرح جذرى لدور ومفهوم التكنولوجيا المناسبه فى الظروف المحلية ، والى اى مدى تعبأ الطاقات المحلية (البشر فى الدرجة الاولى) للبحث عن الحلول المثلى لهيكل اشباع الحاجات الاساسيه .

ـ والقضية التى طرحت من قبل حول الاطار الاقليمى المناسب حتى تكون عندنا الامكانيات المتاحة والتى تستطيع من خلال الاعتماد الجماعى على النفس اشباع الحاجات الاساسية . ولا اعتقد أن اشباع الحاجات الاساسية سوف تكون مشكلة خاصة لمصر فقط فى منطقتنا .

و بالطبع هناك العديد من التساؤلات حول النظام السياسى الاجتماعى الذى يسعى لتحقيق هذا الشكل الاكثر عداله . ليس فقط ، ولكن ذلك متضمن بالفعل فى طبيعة الملكية وعلاقات الانتاج فى كافة القطاعات . نفس هذه القطايا سوف تطرح نفسها اكثر ممن مره عند التعرض لتفصيل قطاعى الزراعة والصناعة .

العدالة هنا كانت تعنى ايضا أن الحدود الدنيا من الغذاء والتعليم وكافة المرافق والخدمات مضمونه لكل فرد . الخروج الى خارج الوادى المختنق يمثل خلقا لظروف تسمح أكثر بالعدالة . وهناك أيضا افتراضان فى هذا السيناريو المقترح نطلب الرأى فيهما :

الافتراض الأول : تحقيق معدل الادخار المطلوب (٢١٪) كمتوسط حتى نهاية القرن لا يمكن تحقيقه الى مع توزيع للدخل القومى يميل اكثر الى العداله ، والا مع هيكل اقتصادى موجه بالاساس لاشباع الحاجات الاساسيه .

(أ) بقبول التحليل والمنهج الذى يرمى الى ان يتاح لسكان الريف (حتى سنة ٢٠٠٠) ثلث الزيادة التى تم التنبؤ بها فى الدخل القومى . لذلك فقلد تم حساب الزيادة فى الدخل القومى عبر الفترة ١٩٧٧ – ٢٠٠٠ ، ثم تم توزيعها كما ذكر .

٠٣٠٤ الصوره التوازنيه

الجداول الاربع التاليه تعطى فكره عن الصوره التوازنيه التقريبيه. . ومنها فان من المستهدف أيضا التوازن فى ميزان المدفوعات - كتعبير اضافى لفكرة الاعتماد على النفس - . ويلاحظ أن نسبه الاستهلاك الخاص والعام من الناتج القومى الاجمالى سوف تنخفض الى ٥٧,٨٪ ، ٢٠,١٪ فى سنة ٢٠٠٠ مقارنة بالنسب ٦٩,٩٪ ، ٢٤,٦٪ فى ١٩٧٥ ، بحيث يمكن المحافظة على قيمة متوسطة لمعدل الادخار غير الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ حوالى ٢٢,١٪ ، وبما لذلك من انعكاسات على نوع العلاقة مع العالم الخارجى.

الافتراض الثانى: المطلوب الا تتجاوز النسبه بين اقل واعلى دخل نسبة ١ : ١٥.

لا مجال هنا لتسجيل كل انوع الافتراضات الخاصه بالمعاملات والنسب الفنيه التى تربط القطاعات بعضها. وتربط الناتج بالانتاج لكل قطاع غير المدى الطويل. ولكن يجب ملاحظة الاتى:

ا) ان التعديل فى هذه المعاملات والنسب بدأ تقريبا للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ بعد استخدام المعاملات المتضمنة فى الخطط الخمسية المتحركة للفترة التى تسبقها.

ب) ان الطبيعى هو أن العديد من المعاملات والنسب (للفترة المطلوب فيها استحداث تغير هيكلى) هى نفسها قابله للتخطيط والتوجيه. بما قد يعنيه ذلك من تعبئة شعبيه أحيانا، ومن استحداث فنون انتاجيه تضمن هذا التناسق لهيكل والموائمة مع البيئة والظروف أحيانا أخرى.

حـ) وبالطبع فانه من المتوقع أن يعاد النظر بشكل اكثر علميه عندما يكون السيناريو هو «اشباع الحاجات الاساسية». والحقيقة أن هذا الاخير مازال يتطلب الكثير من المساهمات العلمية فى طبيعة التكنولوجيات الموائمة والمطوره محليا، فى ضوء مفاهيم مختلفة للموارد ولكن أيضا محدديه الموارد.

د) وربما نجد أنفسنا، نتيجة لعدم توفر مثل هذه المساهمات، العذر فى شذوذ بعض القطاعات مثل قطاع النقل والمواصلات.

هـ) ونعتقد ان السيناريو المقترح يتضمن تغييرا فى اسلوب حساب القيمة المضافة لقطاع الخدمات.

(١) المتغيرات الاجمالية

(بالمليون جنيه ، بأسعار ١٩٧٥)

المتغير / السنة	١٩٧٥	١٩٧٧	٢٠٠٠
الناتج القومى الاجمالى (سعر السوق)	٤٩١٩	٦٥٠٠	٣٩١١٣٠
الناتج المحلى الاجمالى (سعر السوق)	٤٨٨٦	٦٢٦٠	٣٨٠٠٠
الناتج المحلى الاجمالى (تكلفة العوامل)	٤٧٧٩	٥٦٥٤	٣٦٥٨٠
صافى عوائد وامل الانتاج	٣٣	٢٤٠	١١٣٠
اجمالى الاستهلاك	٤٦٥٣	٥٨١٠	٢٨٩٩٧
الاستهلاك الخاص	٣٤٣٩		٢٢٦١٧
الاستهلاك العام	١٢١٣		٧٨٦٥
— الاجور فى الاستهلاك العام	٦٦٠		٣٢٠٠
— السلع فى الاستهلاك العام	٥٥٣		٣١٨٠
الاجمالى الاستثمار	١٢٩٠	١٤٢٩	٨٦٦٠
الادخار القومى	٢٦٧	٨٦٥	٨٦٦٠
الادخار المحلى	٢٣٤	٤٠٠	٧٥٤٠
اجمالى الواردات من السلع والخدمات	— ١٩٨٤		— ١٦٠١٠
- واردات استهلاكيه	- ٦٢٨		- ٣٤٣٠
واردات وسيطة	- ٧٦٢		- ٧١٨٠
واردات راسمالية	- ٣٦٥		- ٤٣٠٠
واردات غير منظورة	- ٢٢٩		- ١١٠٠
اجمالى الصادرات من السلع والخدمات	٩٢٨		١٦٠١٠

(٢) مصادر الناتج المحلى والانتاج

(بالمليون جنيه وأسعار ١٩٧٥)

السنة	١٩٧٥		١٩٧٧		٢٠٠٠		المعدل السنوى لنمو الناتج	
القطاع	الناتج المحلى	الانتاج	الناتج المحلى	الانتاج	الناتج المحلى	الانتاج	١٩٨٥-٧٥	١٩٨٥ ٢٠٠٠
الزراعة	١٤٦٩	٢٠٥٣	١٤٨٠	٢١٩٦	٢٩٤٥	٤٠٣٤	٢ر٥	٣ر٠
الصناعة والتعدين	٨٤٩	٣٣٤٦	١٠٠١	٣٧٥٠	١٠٤٠٠	٤٧٢٧٣	٩ر٨	٤١ر١
البترول	١٤٩	٣٨٦	٢٩٣	٦٠٩	٣٠٣٢	٥٠٥٣	٢٤ر٧	٥ر٥
الكهرباء	٧٢	٨٩	٨٣	١١٩	٧٠١	٩٦١	٩ر٠	١٠ر٠
التشييد	٢١٥	٥٢٠	٢٧٤	٩١٣	٤٥٦	١٩٠٠	٢ر٧	٣ر٣
النقل والمواصلات	٢٤٦	٣٨٦	٤٤٨	٥٨٠	٣٧٩٣	٥٨٣٥	١٥ر٠	٩ر٣
التجارة والمال	٦٣٦	٨٠١	٧٢٢	٩٢٧	٥٠٩٣	٦٧٤٦	١٣ر٤	
الاسكان	١٣٠	١٣٧	١٤٠	١٥٠	٥٢٥	٥٧٦	٧ر٢	٤ر٨
المرافق العامة	١٩	٣٠	٢٤	٣٥	٥٤٥	٩٠٨	١٢ر٠	١٥ر٩
خدمات اخرى	٩٩٤	١٦٠٣	١١٨٤	١٨٠٠	٩٠٩٠	١٥٠٢٥	٨ر٥	٩ر٧
اجمالى	٤٧٧٩	٩٣٥٠	٥٦٥٤	١١٠٩٧	٣٦٥٨٠	٨٨٣١٣	٩ر٣٪	٧ر٩٪

(٣) هيكل الاستثمار

السنة / القطاع	١٩٧٥	١٩٧٧	الخطة المتحركة ١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥ ٢٠٠٠-
الزراعة	٨ر٠	٧ر٧	١١ر٥	٦ر٢
الصناعة والتعدين	٢٢ر٥	٢٩ر٢	٢٠ر٠	٣٤ر٣
البترول	٦ر٤	١١ر٨	٣ر٠	١٦ر٤
الكهرباء	٤ر٤	٥ر٧	٩ر٠	٥ر٥
التشييد	٥ر	٢ر٥	٢ر٥	١ر٦
النقل والمواصلات	٣١ر٧	٢٤ر٥	٢٥ر٠	٢٠ر٠
التجارة والمال	١ر٢	١ر٧	١ر٠	١ر١
الاسكان	١٤ر٠	٩ر٧	١٤ر٥	٤ر١
المرافق العمة	٣ر٧	٣ر٥	٤ر٠	٦ر٦
خدمات اخرى	٦ر٠	٥ر٤	٩ر٥	٤ر٢
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
اجمالى الاستثمار	١٢٩٠	١٤٢٩	١٢٥٤٧	٩٥٩٩٠
نسبة الناتج القومى	٪٢٦,٢	٪٢٤,٦	٪٢٦,٠	٪٢٢,١

وتم فى ذلك استخدام المعدلات الاتية لرأس المال الى الناتج المحلى :

الفترة/القطاع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	اجمالى
٧٥-١٩٨٥	٣,٥	٦,٧	٦,٤	١٠,٠	٨,٨	٨,٩	٠,٦	١٦,٩	١٣,٠	١,٠	٤,٢٧
١٩٨٥-٢٠٠٠	٣,٥	٤,٠	٩,٤	١٠,٠	٨,٨	٨,٠	٠,٥	١٥,٠	١٣,٠	٠,٥	٣,٨٧

(٤) الانتاجية والعمالة

(الانتاجية بالجنية والعمالة بالمليون نسمة)

القطاع	انتاجية العامل سنة ١٩٧٥	انتاجية العامل سنة ٢٠٠٠	معدل النمو السنوى المتوسط	العمالة المطلوبة سنة ٢٠٠٠
الزراعة	٢٦٣	٦٤٥	٤,٠٪	٤,٥٦
الصناعة والتعدين	٧٣٤	١٧٣٥	٣,٥٪	٦,٠٠
البترول	٦٢٨٤	١٠٣٠٩	٢٪	٠,٢٩
الكهرباء	٢٢٣٦	٣٦٦٨	٢٪	٠,١٩
التشييد	٤٢٢	٥٦٩	١,٢٪	٠,٨٠
النقل والمواصلات	٧٥٨	٢٥٦٦	٥٪	١,٤٨
المال والتجاره	٧٧٩	١٦٣١	٣٪	٣,١٢
الاسكان	١٢٠٥	١٧٤٨	١,٥٪	٠,٣٠
المرافق	٥٦١	٩٢٠	٢٪	٠,٥٩
الخدمات الاخرى	٤٨٨	٢٤٦٣	٦,٧٪	٣,٧٥
الاقتصاد القومى	٥٧٩	١٧٤٠	٤,٥٪	٢١,١٠

وهنا تجدر الاشارة الى أن معدل نمو انتاجية العامل المستهدف خلال الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠–٦٤/١٩٦٥ كان ٤٪ لتحقيق معدل نمو فى (ن .م .ا) قدره ٧٪ بينما كان المعدل المتحقق لزيادة الانتاجية فى حدود ٢ر٥٪ بما يعنى أن معدل نمو الانتاجية المفترض هنا (٤ر٥٪) يتسم بالطموح . كما ينغى الاشارة الى ارتفاع معدل نمو الانتاجية فى الزراعة ، والذى افترض فى ضوء توقع تواجد فرص عمل أكثر خارج الزراعة فى هذا البديل .

٥ – صورة الزراعة المصرية

حتى باستخدام الارقام المتواضعة التى استخدمناها للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية فى عام ٢٠٠٠ فالجدول الاول يبرز حجم مأساة الزراعة المصرية ، من حيث الموارد المطلوبة لها (أولا الأرض ثم ياتى الماء وغيره) ، وذلك بافتراض استمرار الاداء الحالى للزراعة المصرية . الجدول الثانى والصفحات التالية يعطى المتطلبات فى ضوء السيناريو المقترح .

٠١٠٥ حوار بين الممكن والمطلوب

معنى ذلك أن الناتج الزراعى فى السيناريو المقترح سوف يتزايد عبر الفترة حتى ١٩٨٥ بحوالى ٥٠ مليون جنيه فى المتوسط سنويا نتيجة للمجهود لزيادة انتاجية الفدان فى الارض المستغلة حاليا بحوالى ٩٥ مليون جنيه فى المتوسط سنويا عبر الفترة ١٩٨٥ الى ٢٠٠٠ حتى يصل تدريجيا فى سنة ٢٠٠٠ الى

– من الواضح هنا ان معوقات الانتاج الناشئة عن علاقات الانتاج وهيكل الحيازة مستبعدة فى الأراضى المستهدفة عند حساب هذا السيناريو . ثم اننا نترك للتساؤل ؛ كيف يمكن زيادة الانتاجية فى الارض القديمة بحوالى ٤٠٪ ؟

– وقد لا يتأتى حل المشكلة الغذائية حلا جذريا سليما (سواء فى مصر أو غيرها من بلاد الوطن العربى) عن طريق وضع سياسة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل بلد عربى على حده ، بل قد يستلزم تحقيق نوع من التكامل الزراعى النباتى والحيوانى على أساس من التخصص فى الانتاج . فتحقيق الاكتفاء الذاتى على مستوى كل بلد عربى يعتبر أمرا صعبا ان لم يكن مستحيلا علاوة على ما قد يصاحبه من اهدار لاستخدام الموارد المتاحة . ولما كان الوطن العربى يعتمد فى توفير احتياجاته الغذائية حاليا على استيراد اكثر من ٥٠٪

الجدول الاول: الصدره مع استمرار الاداء الحالى للزراعه المصريه

المحصول أو السلعية الغذائية	درجة كفاية الانتاج المحلى	الاستهلاك فى سنة ٢٠٠٠ (مليون طن)	المساحة المزروعة حاليا (مليون فدان)	المطلوب من المساحة المحصولية الاضافية بافتراض عدم زيادة انتاجية الفدان	ملاحظات
القمح	٣٣٪	< ٨ر٠	١ر٣٨	< ٥ر٠	قارن بتنبؤات وزارة التموين
الذرة	٨٥٪	٤ر٤	١ر٨٢	< ١ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للعلف
الأرز (شعير)	< ١٠٠٪	٤ر٦	١ر١٤	< ١ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
البقول	٨٥٪	٧ر٠	٣١ر٠	٤ر٠	—
السكر (قصب السكر)	٨٤٪	١ر٣ (سكر)	٢٥ر٠	< ٢ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
الخضروات	< ١٠٠٪	٧ر٥	٩٠ر٠	< ٣٥ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير
الفواكه	< ١٠٠٪	٢ر٨	٣٠ر٠	< ٢ر٠	بالاضافة الى مساحة أخرى للتصدير

زيوت نباتيه (بذرة قطن وكتان وسمسم وفول)	٤٠٪	٥٣ر٠	؟		تلاحظ باقى متطلبات الصناعة
الكساء (القطن)	١٥٤٪	٤٥ر٠	١٢٠ر١	< ٣ر٠	مع اهمال المساحة المطلوبة للتصدير
البرسيم	؟	؟	٢٧٨ر٢	؟	يستحيل استمرار التنافس بين الانسان والحيوان على الأرض الزراعية
اللحوم الحمراء	٨٠٪	٤ر٠	-	-	
باقى المحاصيل	-	-	٨٠ر٠	< ٣ر٠	
اجمالى المساحة المحصولية	-	-	١٠٨٨ر١٠	< ٨ر٧	المطلوب بالتدريج فى العشرين سنة القادمة يقترب من مضاعفة المساحة الحالية
اجمالى المساحة المنزرعة	-	-	٦٠ر٥	< ٤ر٤	

ملاحظة: (<) = أكبر من .

الجدول الثانى: حوارين الممكن والمطلوب فى السيناريو المقترح

المحصول أو السلعة الغذائية	الانتاجية الحالية للفدان (طن)	نسبة الزيادة الممكنة فى الانتاجية حتى عام ٢٠٠٠ وبافتراض تحققها بالتدريج عبر الفترة بعد ١٩٨٠	المطلوب من المساحة المحصولية الاضافية بافتراض هذه الزيادة فى الانتاجية	ملاحظات
القمح	١ر٣	٧٧٪	١ر٦٢	تحقيق الاكتفاء الذاتى
الذره	١ر٦	١٠٠٪	صفر	اكتفاء ذاتى
الارز (شعير)	٢ر٣	٢٥٪	< ٥٠ر١	مطلوب اضافة مساحة تقابل التصدير
البقول	١ر١	٢٥٪	٢٢ر٠	اكتفاء ذاتى
السكر (قصب السكر)	٣٤ر٠٠ (قصب السكر)	٢٥٪	< ١٨ر٠	مطلوب زراعة جزء بالبنجر واضافة مساحة للتصدير
الخضروات	٧ر٠	٤٠٪	< صفر	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
الفواكه	٦ر٠	٥٠٪	< ٢٠ر٠	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
زيوت نباتية	—	٢٠٪	؟	مطلوب مساحة اضافية لمقابلة احتياجات الصناعة

الكتان (القطن)	٠ر٣٣	١٥٪	< ٣٠٪	هذه المساحة تسمح بالتصدير بالفعل
البرسيم	١ر٥ (أردب)	١٠٪	؟	المطلوب انقاص المساحه
اللحوم الحمراء	–	٢٠٪	–	المطلوب الاحلال بالسمك والدواجن وحيوانات اللبن
باقى المحاصيل	–	٢٥٪	< ٠ر٣٠	أخذ فى الاعتبار فرص التصدير
اجمالى المساحة المحصولية	–	–	< ٤ر٣٢	–
اجمالى المساحة المنزرعة	–	–	< ٢ر٠٠	–

ملاحظات :-

أخذ فى الاعتبار تغير نمط الاستهلاك كما أشير من قبل .

أخذ فى الاعتبار امكانية التوسع فى الاراضى المتاحة والفرص التكنولوجية للسنوات العشر القادمة وتجارب البلدان الاخرى .

حوالى ١٧٠ مليون جنيه اضافة للناتج نتيجة لعمليات التوسع التدريجى الافقى فى حوالى ٢ مليون فدان جديدة واستكمال رفع انتاجية الفدان .

عليه فسوف ترتفع انتاجية الفدان من ٢٦٢ جنيه فى المتوسط فى مصر (١٩٧٥) ، بحيث تصبح ٣٧٧ جنيه فى المتوسط ، منها انتاجية الفدان من الارض المنزرعة حاليا ٣٦٧ جنيه وانتاجية الفدان من الارض المستهدفة فى التوسع حوالى ٤٠٥ جنيه .

٠٢٠٥ الاحتياجات من المياه

من المتوقع حسب هذا السيناريو ان يكون اجمالى الاحتياج للمياه ٧٤ر٧ مليار متر مكعب موزعة بالشكل التالى فى عام ٢٠٠٠ : —

— للاستخدم فى الارض المنزرعة حاليا ٤٦ر٥ مليار

(ذلك يعنى قدرا من الترشيد حيث أن الاستخدام قد وصل فى سنة ١٩٧٧ الى ٤٩ر٣ مليار مع التغيرات الحالية فى التركيب المحصولى والاسراف نتيجة لتفتت الحيازة ولا تاحة المياه دون مقابل).

من هذه الاحتياجات من خارج المنطقة العربية وان هذه النسبة فى تزايد مستمر طالما بقى الوضع الزراعى على ما هو عليه حاليا فان الامن الغذائى لا يمكن توفيره مستقبلا حتى لو توفرت الاموال اللازمة للحصول عليه . والارض الصالحة للزراعة فى الوطن العربى ١٨٠ مليون هكتار، منها ٨٢ مليون هكتار غير مستغلة رغم قابليتها للزراعة بالاقتصاديات والتكنولوجية المعاصرة ، و يزرع حاليا حوالى ٥٠ مليون هكتار، والموارد المائية تقدر بحوالى ٢١٥ مليار يستخدم منها ١١٣ مليار م^{3} فى رى مساحة تقدر بنحو ٩ مليون هكتار وتنتج نحو ٦٥٪ من مجموع الانتاج الزراعى و باقى المساحة تعتمد على الامطار الطبيعية كما وان متوسط انتاجية الهكتار فى معظم المحاصيل تقل عن ثلث الانتاج المحتمل ونحو ٤٠٪ عن المستوى العالمى .

ـ احتياجات الارض الجديدة ١٢٫٠ مليار

(ذلك يعنى ترشيد استخدام المياه بحيث تصل احتياجات الفدان فى المتوسيط ٦٠٠٠ متر مكعب . ولاحظ ان ذلك الرقم أعلى من الأرقام التى تستخدمها الهيئات فى مصر، اذ تتوقع أن يصل الترشيد الى ٥٠٠٠ متر مكعب للفدان)

ـ احتياجات لمياه الشرب والصناعة ٧٫٠ مليار

(وذلك بافتراض قدر محدود من الترشيد فى الاستهلاك العائلى فى المتوسط ـ بمعنى تغطية الوحدات السكنية كلها بالمياه وفى نفس الوقت ترشيد كبير للاستخدام العائلى ويمثل نصيب القاهرة والاسكندرية فى ذلك أكثر من ٤ مليار فى سنة ٢٠٠٠)

ـ وتضاف هنا الضياعات المتوقعة فى المياه المتاحة ٩٫٠ مليار

وهذا القدر المطلوب من المتوقع تدبيره بالشكل التالى :

٥٥٫٥ مليار متر مكعب	قدر المياه المتاح حاليـــــا
١٢٫٠ ،، ،، ،،	عمليات ترشيد فى اعادة استخدام المياه
٥٫٠ ،، ،، ،،	مياه جوفيـــه
٩٫٠ ،، ،، ،،	متوقعة من مشروعات اعالى النيل
٧٧٫٠ مليار متر مكعب	

بهذا الشكل فلقد أخذ فى الاعتبار:

ـ الاستثمارات اللازمة لترشيد الرى الحقلى بالرش والتنقيط .

ـ وايضا منسوب المياه اللازمة للملاحة النهرية .

ونشير هنا نفس القضايا السابقة . فالكثير هنا يعتمد على امكانية الترشيد وامكانية الحصول على موارد مياه اضافية من مشروعات أعلى النيل . امكانية الترشيد تعتمد على امكانية التصدى للانماط الحالية للتفتت والعوائق الاخرى امام تغليب الاساليب الاكثر كفاءة فى الرى ، وربما لامكانية ادخال التكلفة الاجتماعية لاستخدام المياه فى الحساب . وامكانية الحصول على موارد اضافية من المياه تعتمد على طبيعة العلاقات التى يمكن أن تمارسها مصر مع السودان وأوغندا وأثيوبيا ، وقبل ذلك البدء فورا فى المشروعات المطلوبة فى أعالى النيل وخلق الظروف المناسبة لتدفق هذه المياه . الى أى مدى نسير نحن فى هذا الطريق ؟

ويمكن فى التخيط لمرحلة أولى الاعتماد على ٦٨ مليار متر مكعب باستبعاد العائد من مشروعات أعلى النيل .

و بالتالى أخذ فى الاعتبار الاستثمارات اللازمة فى مجال الصرف لرفع مقدار المياه التى يعاد استخدامها بحوالى ٧ مليار متر مكعب ، بالاضافة الى الاستثمارات اللازمة لرفع مقدار المياه الجوفية التى يمكن استخدامها فى الدلتا الى مستوى ٥ر٠ مليار متر مكعب . ولقد استبعد هنا امكانية تدبير الامكانات اللازمة لاستخدام خزانات المياه الموجودة تحت الصحراء الغربية والساحل الشمالى غرب الدلتا . نفس الشىء فعلناه أيضا فى تحديد الأراضى المطلوب استصلاحها فى العشرين سنة القادمة بالنسبة لهاتين المنطقتين .

هذه الحصة الاضافية سوف تأتى من مشروعات

مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف	٧ مليار متر مكعب عند اسوان
مستنقعات روافد السوباط وفروعه	٤ ،، ،، ،، ،، ،،
مستنقعات بحر الغزال وفروعه	٧ ،، ،، ،، ،، ،،

ويحصل عليها مناصفة مع السودان و يتدرج يبدأ من اجمالى ٥ر٦ حتى يصل الى ١٨ مليار متر مكعب .

المشكلة التى كانت تواجهنا دائما هى مشكلة المعلومات المبينة على دراسات علمية ، والى أى مدى يمكن الاعتماد على ما ينشر أحيانا . هل توجد مياه للزراعة تحت الصحراء الغربية ؟ هل يوجد فوسفات يصلح للاستغلال الاقتصادى فى ابو طرطور؟ .... وهكذا .

على كل كنا دائما نتحيز لاحد الاراء كما يبدو عبر هذا العرض كله ، و يتبقى اكبر مشاركة — نطلبها من الجميع — لتطوير هذا العمل .

والآن نريد أن نعرف الى أى مدى نسمح بالنمط الحالى لاستخدام المياه؟ اليست قضية حياة أو موت؟ ونريد أن نعرف اين يتم التحضير لضمان تدفق المياه ، و بالكمية الحيوية المطلوبة ، من أعالى النيل ؟

٠٣٠٥ الاحتياجات من الارض

المناطق المقترحة للتوسع الافقى منها ٠٨٨ر مليون فدان عالية الجودة و ٢١٧ر جيدة الجودة ، ٦٠٥ر متوسطة الجودة والباقى ٣ر١ مليون فدان متوقع لها ان تتضمن هذه الدرجات الثلاث و بنفس النسب تقريبا . أى أن الاراضى منخفضة الجودة استبعدت من الحساب .

والتوزيع الجغرافى لهذه الارض المقترحة كالاتى : -

شرق الدلتا	١ر٣٣ مليون فدان
وسط الدلتا	٠ر١٢ ،، ،،
غرب الدلتا	٠ر٢٩ ،، ،،
الوجه القبلى (١)	٥٠ ــ ٤٠ر مليون فدان
حوالـــى	٢ر٢ مليون فدان

مع ملاحظة ان مساحات التوسع الزراعى الافقى التى تم تنفيذ مشروعات الرى والصرف بها ، قبل و بعد انشاء السد العالى ، فى المناطق الاربع (حوالى ٩٠٠ ألف فدان) مازالت فى انتظار المزيد من الاستثمارات .

المؤسف هو اننا لم نبدأ حتى الان فى حماية الارض من طغيان التشييد وتجريف الارض (اصبحنا نفقد سنويا ٦٠ الف فدان تتحول الى انشاءات ومساكن) ! ثم ان كل الحسابات التى تمت هنا كانت تأخذ فى الاعتبار انماطا للملكية تسمح بادخال الاساليب الاحدث فى الزراعة ، فالى اى مدى تستطيع خلق الظروف لذلك؟ وما هى الضمانات ان لا تبدا فى عملية الاستطلاح ولا نكمل الطريق بحيث تضيع هذه الاستثمارات الضخمة .

---

(١) مناطق الوجه القبلى موزعة بين المنطقة التى تقع بين النيل وسلسلة الجبال فى الضفة الغربية لوادى النيل فى الجنوب وكذلك مشروعات جنوب الوادى .

٠٤٠٥ الاحتياجات الاستثمارية

يحتاج ذلك عبر الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ الى حوالى ٦٨٠٠ مليون جنيه(١) من الاستثمارات باسعار ١٩٧٥ .

وتوزيع هذه الاحتياجات كالاتى :-

١٠٠٠ مليون جنيه	فى مشروعات الصرف بالمساحة المنزرعة حاليا.(٢)
٣٠٠٠ » »	فى الميكنة الزراعية بالمساحة الحالية المستهدفة .
١٠٠٠ » »	فى مشروعات ترشيد الرى بالمساحة الحالية والمستهدفة
١٢٠٠ » »	فى استصلاح ٢,٢ مليون فدان مستهدف
٥٠٠ » »	فى ترشيد التخزين والتعبئة
١٠٠ » »	استثمارات اخرى فى تنظيم العمل الزراعى و بعض البحوث
٦٨٠٠ مليون جنيه	

وتوزيع تكلفة استصلاح المستهدفة جغرافيا بالشكل الاتى

شرق الدلتا	٧٠٪
وسط الدلتا	٣٪
غرب الدلتا	١٦٪
الوجه القبلى	١١٪

وبحيث يتوقع ان تكون التكلفة المباشرة لاستصلاح الفدان الواحد خارج الوادى التقليدى حوالى ٨٠٠ جنيه فى المتوسط بالشكل الاتى :-

اعمال ترابيه للترع والمصارف والطرق	٢٧٪
اعمال انشائية للتحكم والتوزيع والقناطر	١٧٪
تسوية	١٣٪
محطات رى وصرف	١٢٪
كهـــرباء	٣٪
مبانى مزرعية	٢٨٪

(١) منها ٥٩٥٠ مليون جنيه من استثمارات الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ وحوالى ٨٦٥ مليون جنيه للفتره ٨٠ - ١٩٨٤ بما يعنى افتراض تحقيق ٦٠٪ من استمثارات الخطة الخمسية المنحركة .

(٢) تمت بالفعل تعاقدت مع مؤسسة التنمية الدولية (البنك الدولى) .

٠٥٠٥ الانتاج والانتاجية

وسوف يكون الناتج المحلى الاجمالى من قطاع الزراعة ١ر٢ من المرات قدر الناتج دى ١٩٧٥ (١٤٠٧ مليون جنية) . وهذه المضاعفة يمكن ارجاعها الى المساهمات التالية (وهى اساس فى كل افتراضات هذا البديل) :-

* بافتراض ان الارض المنزرعه حاليا تعطى	١ر٠٠	من القيمة المضافة
* فانه يمكن زيادة الانتاجية لها حتى ١٩٨٥ بمقدار	٣٨ر	» » » »
* بالاضافة الى قدر اخر بعد ١٩٨٥ هو	٠٢ر	» » » »
* وسوف تضيف الارض المستهدفه لو ان انتاجية الفدان منها تساوى انتاجية الفدان حاليا	٣٥ر	» » » »
* ولكن (كما ذكرنا) فان المتوقع انتاجية اعلى كثيرا لها تضيف حوالى	٣٥ر	» » » »
	٢ر١	ضعف

هناك مستوى انتاجية اعلى بحوالى ١٠٠٪ فى الاراضى المستهدفة يمكن توزيعها بالتقريب على الاتى :-

٣٥٪	ميكنه زراعيـــه
٣٠٪	اساليب متطوره للتسميد والرى
٢٠٪	رفع فى كفاءة العمل والادارة العلمية
٢٥٪	من مشروعات زراعية صناعية مكملة
١٠٠٪	

الجدول التالى والنقاط التى تليه تفصيلا للسيناريو المقترح فى حالة الصناعة والهدف هنا - كما هو الحال فى الزراعة - هو مقابلة الحاجات الاساسية للسكان . ففى السيناريو المقترح ثم رفع نصيب الفرد من الاستهلاك من منتجات الصناعة الاستهلاكية وعلى الاخص الغذاء والملبس وادوات الثقافة

وهناك ٤٠٪ زيادة فى انتاجية الفدان من الارض المنزرعة حاليا ، يمكن ارجاعها بالتقريب للاتى :-

١٠٪	من ترشيد اساليب الرى وتعميم الصرف المناسب
٥ ٪	من رفع كفاءة العمل الزراعى
١٠٪	من الميكنه الزراعية
٤ ٪	من تقليل نسبة الفاقد والتالف فى التخزين والتعبئة والنقل
٣ ٪	من بحث علمى اساسى فى استخدام اساليب بيولوجية حديثة فى التسميد ومناسبة للبيئة .
٤٠٪	

الايمثل هذا الملامح الاولى لخطة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، أكثر من أنه يمثل خطة لاستيراد الالات والتكنولوجيا ؟ هناك على الاقل الامثله الواضحة من تجربة الهند والعراق وغيرهما ، عندما اعتمدنا تماما على استيراد الالات الزراعية الموجودة فى السوق العالمى لزيادة الانتاجية .

والتعليم (مثل نصيب الفرد من الورق بالكيلو جرام) ، الى المستويات المقبولة انسانيا على المستوى الدولى . ولكن بالطبع فى ضوء موارد التمويل والعلاقات الفنية بين مختلف الصناعات والعلاقات الفنية بالقطاعات الاخرى - وعلى الاخص الزراعة - وامكانية زياده انتاجية العامل بمعدل سنوى متوسط ٣ر٥٪ حتى عام ٢٠٠٠ فى ضوء التكنولوجيات المتوقعة الاخرى المطلوب تطويرها محليا . بالنسبة للعلاقات الفنية المحتملة بين قطاعات انتاج السلع الاستهلاكية والراسمالية والوسيطة بحيث تكون متقه - فلقد توقعنا ان نصبح النسب الفنية قريبة من مستوى يشابه كل من فرنسا و بولندا (صورة ١٩٧٥) وذلك مع دورة القرن . ومن هذا الهدف على المدى الطويل فسوف يستحيل ان نقوم بتصدير ثروة طبيعية بشكل مباشر ، ولكن يجب ان يتم أولا عليها قدر من التصنيع - لرفع القيم المضافة فيها - محليا .

لقد سعينا هنا لتحقيق المنهج (والسناريو) عن طريق : أولا الالتزام بان يصاغ الهيكل الصناعى فى ضوء الطلب على السلع الاستهلاكية ، مع افتراض تغير نمط الاستهلاك . وثانيا القضاء على التبعية (أو تشوه الهيكل الصناعى) عن طريق اعادة تعديل النسب بين الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والراسمالية . كل ذلك لابد وان يتم بالطبع فى ضوء محدودية الموارد . ولقد رشحنا ان يكون لمصر قطاعات رائده فى البحث العلمى والتطور التكنولوجى والبتروكيماويات والصناعات المعدنية الاساسية ولكن بما يقابل ذلك من الزيادة فى البحث العلمى والتطور التكنولوجى المحلى . دون هذا الشكل الاخير للزيادة يصبح الهيكل المقترح عديم المعنى . هل يمكن مثل هذا التوجه دون المزيد والمزيد من التخطيط المركزى الواعى ؟ هل يمكن تحقيق هذه المعدلات المتواضعه لزيادة انتاجية العامل دون التعبئة الشعبية ووقف باب هجره الكفاءات الى خارج ؟ هل يمكن تحقيق ذلك مع الاستمرار فى تصوير موارد اولية لمجرد مقابلة احتياجات استهلاكية ؟ البترول تخطيط لتصديره مع ان تطوير الهياكل الصناعية معناه اما تصنيعه (وتوفيره للامداد بالطاقة عبر السنوات العشرين القادمه الى اى مدى يمكن ان يؤدى الانفتاح الاقتصادى (بالشكل الحالى) الى مزيد من البعد عن هذا المسار الى نهاية القرن ، ومزيد من الصناعات فى الانفاق الاستثمارى ، ومزيد من الاضرار بالبيئة والهياكل الاقتصادية القائمة فعلا . ؟

٠١٠٥ الصورة اكثر تفصيلا لقطاع الصناعة والتعدين

	عدد مرات المضاعفة	١٩٧٥		٢٠٠٠	
		قيمة	نسبة	قيمة	نسبه
اجمالى الانتاج من السلع الاستهلاكية	٩	٢٢٧٨	٪٧١,٩	٢١٠٠٠	٤٤,٤
غذائية ومشروبات وتبغ		١٣٨٣		١٠٠٠٠	
غزل ونسيج وملابس واحذية		٧٥٢		٧٥٠٠	
طبع ونشر		٣٨		٢٠٠٠	
صناعات أخرى(١)		١٠٥		١٥٠٠	
اجمالى الانتاج من السلع الوسيطة	٢٥	٥٢٠	٪١٦,٤	١٣٠٠٠	٢٧,٥
حلج وكبس (٢)		١٥		٣٠	
كيماوية وبتروكيماوية(٣)		٢٤٠		٧٢٠٠	
ورق ومنتجات		٥٥		١٣٧٠	
منتجات من خامات غير معدنية (٤)		٩٥		١٨٠	
منتجات معدنية		٧٨		٢١٠٠	
صناعات اخرى (٥)		٣٧		٢١٢٠	
اجمالى الانتاج من السلع الرأسمالية	٣٦	٣٥٠	٪١١,٠	١٢٨٠٠	٢٧,١

معدنية أساسيه لاستخدام كراس مال		١٨٠		٤٥٠٠
ماكينات غير كهربائية(٦)		٢٨		٣٠٠
ماكينات وآلات كهربائية والكترونية(٧)		٩٠		٤٥٠٠
وسائل نقل (٨)		٥٠		٧٠٠
صناعات اخرى (٩)		٢		٢٨٠٠
التعدين	٢٠	٢٣	٠,١٪	٤٧٠ ١,٠٪
اجمالى قطاع الصناعة والتعدين (الانتاج)	١٥	٣١٧٠	١٠٠٪	٤٧٢٧٠ ١٠٠٪

(١) تشمل السيارات والاجهزة الالكترونية والمنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط والبلاستيك والأثاث والأخشاب وباقى المنتجات المشابهه للاستخدام العائلى النهائى.

(٢) الزيادة محدود. بالتوسع فى قطاع الزراعه

(٣) تشمل ايضا انتاج الأسمدة.

(٤) بالدرجة الاولى للفوسفات والملح.

(٥) تشمل مواد البناء والزجاج.

(٦) منتجات الهندسة الميكانيكية.

(٧) فقط السلع الرأسمالية.

(٨) فقط للاستخدام كرأسمال.

(٩) تشمل الطائرات والسفن والاسلحة.

ولقد استخدم تقسيم الامم المتحدة هنا، وبالطبع يحتوى على درجة كبيرة من التقريب.

٢٠٥ مصادر الطاقة

لضمان الاداء الصناعى المستهدف بالدرجة الاولى بالاضافة الى رفع مستوى استهلاك الفرد ومقابلة احتياجات الصناعات الزراعية الصناعيه .

مصدر الطاقة	١٩٧٥	٢٠٠٠
المنتجات البترولية (مليون طن مازوت)	٧,٠	٧٥
الغازات الطبيعية (مليون طن مازوت)	٠,٠٣٣	١٢
وقود نووى (ملياركل و.وس.)	-	٣٩
الفحم (محلى ومستورد) (مليون طن فحم)	١	٧,٦
مساقط المياه: (ملياركل .و.س)		
على النيل	٧	١٠
غير ذلك (القطارة)	-	٦,٢
الطاقة الشمسية (ميلركل .و.س.)	-	٣
طاقة الرياح (ملياركل .و.س.)	-	١
طاقة بيولوجية (ملياركل و.س.)	-	٣
الاجمالى للمعادل للمازوت (مليون طن مازوت)	٩,٥٨	١٠٨,٦

كيلو جرام غاز = ١ر٢٥ كيلو جرام مازوت

كيلو جرام فحم = ٠ر٨٠ كيلو جرام مازوت

كيلو جرام ساعة = ٢٥ر « « «

- أخذ فى الاعتبار عند حساب الاستثمار والانتاج فى قطاع الكهرباء البدء فى تنفيذ مشروع منخفض القطارة (أو فى بدائل له اذا ماتفق على اثاره السلبية على البيئه) واستثمرات الطاقة الشمسية وغيرها .
- عند المقارنة بانتاج قاع البترول يجب ملاحظة ان عملية معالجة البترول سوف نتم كاملة فى مصر بالاضافة الى ان الانتاج اليومى من البترول سوف يتعدى معدل ٢ مليون برميل ، وان ٢٥٪ من هذه الكمية سوف يمثل مدخلات لصناعة البتروكيماويات .
- وان هناك فى المستقبل اكثر من صورة للاستفاده من الطاقة الشمسية ، وطرقا غير تقليدية للاستفادة بالمصادر الحرارية ، وعاليه الكفاءه فى نفس الوقت .

بعض الموارد الطبيعية

- حتى الان فان خام الحديد وصخر الفوسفات يمثل ٩١٪ من قيمة الكلى ، ومازالت الصحراء الشرقية وسيناء لانجد الاهتمام الكافى بها - فى مجال الكشف والتنقيب ، وهذا لايتمشى مع حجم امكانيات المناطق المذكورة .
- الحديث عن مستقبل يتطلب اعاده النظر فى الثوره المعدنية فى ضوء اقتصاديات وتكنولوجيات ربما تكون مختلفة تماما عن الوضع الحالى . فيمكن مثلا اعادة النظر فى مناجم الذهب والقصدير فى الصحراء الشرقية . كما يمكن التقدم الى استخلاص معادن من البحار المحيطة .
- وربما ينبط نفس الشىء على الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية استغلال رواسب الجبس والحجر الجيرى للساحل الشمالى غرب الاسكندرية وامكانات منخفض القطارة .

- وان الكهرباء نستخدم ايضا كماده وسيطه (وليس كطاقة) فى صناعة الالومونيوم والسماد .
- بهذا الشكل يرتفع نصيب الصناعة من اجمالى الطاقة المستهلكة على المستوى القومى من حوالى ٦٠٪ ١٥ مره (ينفس القدر الذى ينضاعف به الانتاج الصناعى) .

هل نحن على وعى كاف باهمية الحرص على مواردنا الطبيعية (من المعادن والبترول وغيرها) ؟ الحلول التكنولوجية المتوقعة للاستفادة بالخدمات (وعلى الاخص مع انخفاض جوده الخام) تتطلب حرصنا على اى مصدر من مصادر الطاقة لاطول فترة زمنية مقبله (البترول مثلا) . هذا من ناحية - ومن ناحية اخرى فان تبديد مواردنا من الخدمات الان ، مهما كان العائد يبدو مجزيا ، سوف يترتب عليه صوره مستقبليه قائمة فيما يختص بامكانية الحصول على الطاقة اللازمة للاستمرار . وربما تكون مناسبه لنذكر ان الدراسات العلمية حول تكنولوجيا المستقبل كانت تشير الى ان اكثر من ٨٠٪ من الابتكارات المتوقعة للسنين القادمة سوف تكون مصحوبة بزيادة فى كثافة استخدام الطاقة . هذا بالاضافة الى مانعرفه من ان انخفاض جوده الخام الى النصف يعنى أيضا ارتفاع احتياجاتنا من الطاقة اللازمة لاستخلاص نفس القدر من الخام الى ثمانية أضعاف

— والمطلوب الان تقييم دقيق لخام الفوسفات فى ابو طرطور بالوداى الجديد وخام المنجيز والفحم والكاولين ورمال الزجاج فى سيناء .

— نحن مطالبون بكل هذه التحديات ليس لتصدير الخام - فى ضوء البديل المقترح - ولكن للربط بقطاعات الصناعة الكيماوية ، الحديد والطلب ، صناعة مواد البناء والحراريات وربما بعدد اخر من الصناعات التحويلية .

٥ ٤ . الموارد البشرية

كل ما نستطيعه هنا هو اثارة بعض القضايا الخاصة بالتعليم والتدريب هذه القضايا هى : -

كيف يمكن التقدم عبر العشرين سنة القادمة على ثلاثة محاور

(أ) المدرسة الشاملة (والتى تجمع بين الدراسات الاكاديمية والمهنية والفنية العلمية) الى جانب التعليم الفنى ، وذلك لضمان : -

* القضاء على الازدواجية بين التعليم العام والفنى ،
* الربط الكامل بالبيئة والانتاج . ،
* خلق نظام تعليمى انسب لاكتشاف القدرات والميول .

تقريبا . نفس الشيء بالنسبة للماء اللازم فى عمليه الاستخلاص فانه يتضاعف اربع مرات . وحتى الان لا توجد فى الافق اية حلول تكنولوجية للحالات الشبيهه فى التعدين والمحاجز لايترتب علها زيادة كبيرة فى التكلفة .

إقتراحنا يقوم على الكامن عند الناس من القدرة على التفاعل والعطاء ، وعلى المتأصل فى تقاليدهم ، ان تتاح لهم الحرية لمسح امكاناتهم ومميزاتهم النسبيه . هذا هو ما نسميه الاعتماد على النفس . الصوره المطلوبة للمجتمع عليها ان تحافظ على المقدرة المستمرة للخلق ، بحيث يستطيع نظام التعليم والتدريب بشكل تلقائى موائمة الاساليب التقليدية مع الاحتياجات الجديدة .

(ب) التعليم المستمر وتعليم الكبار، وذلك لضمان:-

* متابعة التطور العلمى والتكنولوجى،
* تطوير اساليب اتخاذ القرار،
* تطوير روح النقد والمهارة،
* فرصة لتجميع الابتكارات المحلية،
* فرصة اكبر لمشاركة المرأة.

(جـ) اساليب التمويل، وذلك لضمان:-

* تعاقد وحدات الانتاج مع الهيئات والمعاهد العلمية،
* ان تنشأ وحدات الانتاج الكبيرة لنفسها مراكز للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى،
* مزيد من الارتباط بالبيئة واهداف التنمية.

٦. خاتمـــة.

ليس هذا مجتمع اشباع الحاجات الاساسية والاعتماد الجماعى على النفس فى اطار اقليمى مطلوب. نريد أن ننبه الى ان هذا المجتمع مازال يحتاج الى العديد من المساهمات النظرية لتأصيله فى مجال طبيعة النظام السياسى الاجتماعى المطلوب لتحقيقه وفى مجال التكنولوجيا الموائمة.

لذلك، فعلى الاقل لنتخيل معا مجتمعا «لانقاذ ما يمكن انقاذه»، ولنتخيل معا - فى حدود تقريبيه - احتياجات هذا الاخير من الموارد

هذا هو المدخل الحقيقى للتنمية، وما لا يمكن الحصول عليه من النقل الاوتوماتيكى لفنون الانتاج، والتى يمكن ان تكون مرضيه فى الاطار الاجتماعى الاقتصادى الثقافى للبلدان الصناعيه. اين هذا كله من النظام الحالى للتعليم وارتداد الشباب عن المنهج العلمى وعن العلمانية؟

والسياسات . لنشارك معا فى حصر كل انواع القضايا - الشاملة فى نظرتها - والتى نحتاجها لرسم صوره المستقبل . أرجو أن تكون هذه الأرقام كافية للاستثاره وجذب الاهتمام .

- هل يكفينا ان يصبح نصيب الفرد من الدخل فى نهاية القرن مساو يا لنصيب الفرد فى يوغوسلافيا فى عام ١٩٧٥ ؟ .
- هل يمكن ان تستمر هذه الفروق الكبيره بين بلدان متجاوره على الاقل ؟

ان رؤية الدراسة التى اجراها مازاروفتش - على سبيل المثال - لا ترى لنا أملا سوى فى تصدير العمل للسعودية دون مقابل يذكر فى تحسين هذه الفجوة .

- مشكلة الغذاء وتزايد الاعتماد على استيراده !
- انهيار البيئة الاساسية والعديد من الخدمات !
- تلوث البيئة والثروة الحيوانيه !
- لا توجد امكانيات للاسكان امام الطلب المتزايد !
- استثمارات ضائعة ومتوقفة تطلب الانقاذ والمزيد من الموارد ، مثلا ٩٠٠ ألف فدان استصلحت ومازالت تحتاج للمزيد من الاستثمارات والتنمية !
- انخفاض كفاية استخدام الارض وكفاية النشاط الصناعى ، حتى صناعة الغزل والنسيج تدعم !
- زيادة الاميه على سبيل المثال : الزيادة فى المسجلين للتعليم الابتدائى ثابته منذ ١٩٦٥ . والاخطر من وصول الامية الى مستوى يقرب من ٧٥٪ (قياسا بالكم) !
- انخفاض مستوى التعليم الجامعى . كم من السنين سوف يلزم لاصلاح ذلك ؟

ان العالم يشعل باله الان بقضايا ملحه ، أهمها :

— مشكلة الغذاء التى تزداد بعد السنوات السبع العجاف ٧٠ - ١٩٧٧

- مشكلة الطاقه ، وليس المقصود فقط البترول ، ولكن ايضا المصادرة المتجددة لها .
- تفاوت النمو والدخول بين الدول ، كما رصدته دراسات عديدة بدءا من مؤتمر التنمية والتجارة فى ١٩٦٤ حتى لجنة براندث .

هذه قضايا نحن شركاء فيها هل نترك للاخرين تحديد دورنا وحجم الاثر الذى سوف ينتج على مستوى معيشتنا وتوفر حاجاتنا ؟

فى مشاكلنا اليوميذ العاجله ومحاولة التغلب عليها هناك أسئلة لا يمكن انتظار الرد عليها طويلا وتؤثر بالتأكيد على امكانيات النمو واتساقه . والاجابه على هذه الاسئلة مستحيل دون النظره والتحليل للآثار فى المدى البعيد ، مثلا :

- هل تركز فى استثماراتنا أكثر على الزراعة أم الصناعة ؟
- هل نتجه أولا الى تنميه زراعيه رأسيه أم نستصلح مزيد من الاراضى ؟ اين ؟ (الصحراء الشرقيه - سيناء - جنوب الوادى - ... ؟)
- كيف يمكن ان تصاغ سياسة للرى والصرف أكثر ترشيدا فى إستخدام المياه وتحمى المدن من تسربها ؟

ان الاجابة العلميه دون النظره بعيده المدى يمكن أن يترتب عليها تفاقم اوضاع لا تريدها .

- ان دور الانسان فى التنميه الاجتماعيه لا جدال فى أهميته ولا معنى لانكاره . ولكن يبدو اننا أهملنا ذلك كثيرا فى سياساتنا العلميه :
- الانسان المصرى كفرد معقول ولكن مجموع الافراد يتسم بالسلبيه والاتكاليه . ربما ما يسميه العلماء System decreasing ، الفرد أقرب الى الانقياد منه الى المشاركه ، واقرب الى الاخذ منه الى العطاء .
- أجهزة الاعلام لا تدعو الى التجربه والابتكار ولا تشجع على نموقيم البحث العلمى والنظرة العلميه .

- لو ان التطور مرتبط فقط بدخول الآلة والتصنيع وتغيير علاقات الملكية لانجزنا فى الستينات وحتى الان اكثر مما فعلنا .
- الشباب يمارس نوع من الارتداد عن المواقف العلمانية والعلمية المنتجة .
- يتراجع دور العلم والعلماء فى اتخاذ القرار والمشاركة فى تنمية المجتمع .
- موقف ضار من المال العام والصالح العام .
- انهيار دور الجامعه فى تنمية المجتمع .

هناك فى تاريخنا تجارب تثبت الدور الحاسم للفكر فى تنمية المجتمع . ربما تكون الاوضاع الفكرية هى المحددة وتاتى قبل الاوضاع المادية فى الاهميه . هنا مجال المشاركة منا لنحدد العوامل الاساسية والاختناقات الاساسية .

- ماهو موقفنا من تكنولوجيا العصر ؟ نشترى الحديث ونفكر من خلاله بفكر قديم . لنا مواقف محافظة تجاه كل ماهو محلى ، رغم ان امكانياتنا المادية لا تسمح أن نشترى كل شىء من الخارج . فى الحقيقلا نحن نستورد منجزات التكنولوجيا ونتائجها ولانستورد العلم والتكنولوجيا كمنهج وعامل من عوامل الانتاج . لماذا لانريد أولا لانقدر على الابتكار وتطويع التكنولوجيا فى ظروف البيئه المصرية ؟ هناك احتمالات عديدة .

- هل الظروف السياسية هى المسئولة أم الخطا كان فى سياساتنا ومفهومنا للتنمية ؟
- هل هو مستوى التنظيم والادارة واتخاذ القرار الذى نعانى منه ؟
- هل ذلك لاغفال التدريب والخطا فى الاختيار ونقص الخبره ؟
- أم ان المشكلة قد تكون مشكلة قيم وفكر أولا .